

بسم الله الرحمن الرحيم



عشرون سنة من الدراسات والنشر أي مآلات للتعليم؟

أول
النداء

ذ. عبد الرحمن العطار

تأسست مجلة النداء التربوي في شهر نونبر 1997 وكلها أمل أن تحقق بعضا من أهدافها المنشودة المتمثلة في المساهمة في تأطير والرفع من مردودية رجال ونساء التعليم، وتطوير البحث التربوي والبيداغوجي ببلادنا، والتأسيس لمدرسة وطنية مستقبلية تستجيب لتطلعات المجتمع المغربي وتراعي المقومات الحضارية لمجتمعنا، واحتضان الكفاءات وتشجيعها على النشر، مع تجميع أسس ونظريات التفكير التربوي الإسلامي وتنقيح ذلك للإفادة منه، وتسهيل التواصل التربوي بين الفاعلين التربويين والمؤسسات ذات الاختصاص التربوي والعلمي¹.

وبدخول سنة 2017 تكون مجلة النداء التربوي قد أطلت على نهاية عقدها الثاني في مسيرة علمية متأنية واكبت خلالها مختلف القضايا التربوية التي بصمت مسار المنظومة التعليمية المغربية منذ فترة ما قبل الميثاق الوطني وما بعده من خلال بحوث تربوية ومقالات علمية أغنت ساحة النقاش التربوي وأسهمت في تنوير الرأي العام. وهي الآن تستعد لتجديد نفسها عبر السعي للتجاوب أكثر مع انتظارات قرائها فيما يغني ويطور مختلف تلکم القضايا التربوية في مستجداتها الآنية وآفاقها المستقبلية.

يصدر الآن العدد 20 في السنة العشرينية من حياة المجلة وقد حققت نسبة مما كانت تطمح إليه مرتكزة على إمكانيات ذاتية وتفاني ثلة من الكفاءات التربوية التي تعاقبت على التحرير والكتابة في المجلة، وقد بذلوا من إمكانياتهم الخاصة من الجهد والوقت والعلم جازاهم الله خيرا.

ساهمت المجلة خلال العقدين بمقالات وأبحاث ودراسات لتأطير وتكوين أجيال من أطر التعليم والإدارة، كما ساهمت في تحليل الوضعية التعليمية وتقديم مقترحات للنهوض بقطاع التعليم، وتشخيص وضع

¹ مجلة النداء التربوي العدد المزدوج 5 و6، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 1998 ص: 8-9

التعليم وتقديم مقترحات تربوية نظرية وعملية وتجارب ناجحة ومقالات في مجالات متعددة من ديداكتيك المواد وغير ذلك مما اشتملت عليه أبوابها المتعددة والمتنوعة.

عايشت المجلة مرحلة نهاية التسعينات حيث صدر تقرير البنك الدولي حول الإدارة والتعليم سنة 1995 الذي تلاه إصدار ميثاق لجنة 330 عضو الذي رُفِض من طرف ملك البلاد آنذاك بدعوى الصدور عن عقلية الستينيات والعيش على أحلام التعريب والمجانية، وعايشت المجلة أيضا المرحلة التي قدم خلالها وزير التعليم في فترة 1995-1997 آنذاك زبدة العقول المغربية لفرنسا لما ربط برامج وامتحانات الأقسام التحضيرية مباشرة بالأقسام التحضيرية الفرنسية، مهديا خريجي ونجباء البلاد للمدارس العليا الفرنسية. تستفيد فرنسا منهم من دون أن تصرف عليهم أي ثمن.

عايشت المجلة مرحلة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكانت من الأصوات القليلة التي عارضت الصيغة التي صدر بها الميثاق وما صاحبه من قوانين، وقدمت لأجل ذلك دراسات تظهر الارتباط المباشر لهذه الصيغة بالتوجيهات الدقيقة والمباشرة الواردة في تقرير البنك الدولي الذي كان يسير في إطار عوملة التعليم (انظر الأعداد 7 و8 و11 من المجلة). كما أنجزت المجلة عدة محاضرات في نقد الميثاق الوطني للتربية والتكوين آنذاك من حيث صياغته المنهجية ومحتوياته المضمونية وسياقاته المؤطرة. الميثاق الذي صدر في ظروف سياسية واجتماعية وفرت له حكومة التناوب والسلم الاجتماعي والتوافق شروط المصادقة، وشروط تمرير رزمة من النصوص القانونية بالبرلمان في ظرف شهر واحد دون نقاش يناسب موضوع تلك النصوص، والتي هي الآن المرتكز في كل التراجعات التي يعرفها قطاع التعليم من تمويل للتعليم وتوجيه التعليم للاستثمارات الخصوصية والعمل بالتعاقد².

عايشت المجلة المرحلة الأولى لتنزيل الميثاق ومرحلة تأليف الكتب المدرسية 2003-2004 والانتقال لمفهوم تعدد الكتاب المدرسي في وقت قياسي وظروف أقل ما يقال عنها أنها لا تناسب الشروط العلمية والتربوية والمهنية لتأليف الكتاب المدرسي، ولم يسبق هذا التأليف وجود للتوجيهات التربوية الخاصة بالمواد التي كان المفروض أن تلتزم بها الكتب المؤلفة، وبقيت المدرسة المغربية بدون وثائق رسمية مرجعية تؤطر تدريس المواد في ظل تعدد الكتاب المدرسي للمادة الواحدة إلى حين تم تدارك هذا الخلل ثلاث سنوات بعد ذلك سنة 2007، حيث صدرت التوجيهات التربوية للمواد.

عايشت المجلة مرحلة تقرير اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين (COSEF) في سنة 2005 الذي انتقد أداء ونتائج عمل الوزارة، ثم مرحلة تقرير المجلس الأعلى للتعليم والتربية والتكوين سنة 2008 الذي اعتمده البرنامج

² تراجع المواد 137، 138، 173، 135، 168 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين

الاستعجالي مرتكزا لتسريع تطبيق مقتضيات الميثاق، والذي اعتمد السنوات الثلاث 2009-2012، إلا أن انتخابات نونبر 2011 التي جاءت بحكومة ما بعد دستور 2011، أوقفت عدد من مشاريعه.

عايشت المجلة مرحلة ما بعد 2012 وهي المرحلة التي كانت سماتها الأساسية مطبوعة بالانتكاس والتراجع والتخبط ومراجعة الوزارة لمخططاتها دون معرفة وتحديد الوجهة المقصودة، في غياب تام للاستشارة والمشاورة وإشراك المجتمع المدني وفعالياته وخبرائه.

عايشت المجلة مرحلة ما بعد 2012، مرحلة التيه والتخبط والتراجع، حيث عطلت مختلف الأوراش المفتوحة التي صرفت فيها أموال طائلة دون استثمارها، فبيداغوجيا الإدماج التي اعتمدت كإجراء تنزيل للمقاربة بالكفايات تم توقيفها دون دراسة أو تقويم أو مساءلة ومحاسبة أو اقتراح بديل، تم إيقاف عملية تأليف الكتب المدرسية الخاصة بالتعليم الابتدائي والتي كانت الوزارة قد أصدرت دفاتر تحملها سابقا، مع العلم أن فرق التأليف كانت قد شارفت على إنهاء عملية التأليف، كما تم إلغاء ثانويات التميز والتي كانت فرصة لأبناء عموم الشعب من الاستفادة من فرصة للتميز وفي مختلف المسالك والشعب بعد زمن كانت محاولة إقناع الرأي العام أن مجال التميز هو الشعب العلمية فقط، أما المتعلمون ذوو الذكاءات الأخرى فلا حظ لهم منه، وحلت الهيكلة المركزية لتنسيق التفتيش المركزي التخصصي والذي كان يشكل أقوى وحدات توجيه تدريسية للمواد وتقويم المناهج والبرامج؛ وأغلق مركز تكوين المفتشين، وتم توقيف التكوين المستمر لفائدة أطر القطاع. لقد كانت مرحلة ارتجال واستعجال واستبعاد المنطق العلمي وخلاصات البحث التربوي

ومع وزير التربية الوطنية في الحكومة الثانية اتخذت قرارات بشكل ارتجالي ودون إشراك للفاعلين مثل المسالك الدولية والباكالوريا المهنية...، وتم تنزيلها دون أن توفر لها أي شروط للتنفيذ من مثل الكتب ومضمون التدريس أو الأساتذة المؤهلين وغير ذلك من مقومات النجاح التي تدخل ضمن التخطيط. ثم بدأت الوزارة تتحدث عن مشروع "الرؤية المستقبلية 2030 لمدرسة الغد"، في مشاوراتها الجهوية والمركزية، ومنها تقدمت بمشروع "التدابير ذات الأولوية".

سيكون من نتائج مخاض هذه المرحلة، بعد تصاعد وتيرة الانتقادات الرسمية والدولية للوضع العام للمنظومة، تبني المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتجديد صيغة «الرؤية الاستراتيجية 2015-2030» واعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي كان قد حدد في صياغته مدة عشر سنوات، وحدد عدة مواعيد لإنجاز مقتضياته³، تم واعتماده وكل المواعيد تم تجاوزها دون أن يحدد المجلس مواعيد أخرى لإنجاز

³ الميثاق الوطني للتربية والتكوين ص:

أغلب مقتضيات الميثاق التي لم تنجز. وربطت الوزارة التدابير الأولية بتنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، بشكل فضفاض وبدون أي التزام بالنتائج المتوخاة وموعد لإنهاء تلك التدابير.

عايشت المجلة كل هذه المراحل، إلا أن سنة 2016 كانت سنة القرارات الكارثية بامتياز بالنسبة للمنظومة التربوية والتعليمية المغربية. فقد جاء الدخول المدرسي لهذه السنة والمدرسة المغربية في أسوأ وضعياتها، وتميزت سنة 2016 بأحداث لعل من أبرزها:

– الحل الاستثنائي للطلبة الأساتذة الذين قضوا شبه سنة بيضاء من أجل رفضهم قرار مرسوم فصل التكوين بوزارة التربية الوطنية عن التوظيف، والخصم من قيمة المنحة التي كانوا يستفيدون منها،

– اعتماد قانون إصلاح التقاعد والذي كان له أثر كبير في أزمة حادة للموارد البشرية بقطاع التربية والتعليم، فمنذ أعلنت حكومات ولاية 2012-2016 عزمها تنفيذ "الإصلاح" على حساب فئة الموظفين، اضطر كثير منهم إلى تقديم طلب التقاعد النسبي، مما جعل الوزارة تفقد عشرات الآلاف من أطرها خلال الخمس سنوات الأخيرة ما بين التقاعد الكلي والتقاعد النسبي (منهم أكثر من 15 ألف استفاد من التقاعد سنة 2016)،

وكان من تبعات هذه الهجرة المبكرة لرجال التعليم من خلال التقاعد النسبي خصاص مهول لأطر التعليم لدى وزارة التربية الوطنية، والذي نتج عنه اكتظاظ بلغ 73 تلميذا في القسم حسب تصريح وزير التربية الوطنية والتكوين المهني في شتنبر 2015، وتجاوز 80 تلميذا في كثير من الحالات سنة 2016، ولم تبقى الأقسام المشتركة محصورة في القرى والمناطق النائية بل أصبحت الأقسام المشتركة يعمل بها في العاصمة، ورغم تعيين وإقحام حوالي 10 آلاف طالب أستاذ في الأقسام كمتدربين، بقي تلاميذ عدة مؤسسات بدون أساتذة لعدة مواد، رغم استنفاد كل الحلول التي أتيح استعمالها من تقليص البنيات التربوية للمؤسسات، وتدريس الأستاذ الواحد في عدة مؤسسات، واعتماد تدريس الأستاذ غير اختصاصه في إطار ما اصطلح عليه المواد المتقاربة، فقد بلغ الخصاص بوزارة التربية الوطنية رقما تجاوز 25 ألف مدرس.

واغتنمت الدولة الوضعية المزرية للمؤسسات التعليمية، ومررت واقعا قانون العمل بالتعاقد⁴ بدل التوظيف⁵، وتعاقدت مع حوالي 11 ألف شخص للعمل مباشرة في الأقسام بدون تكوين، وهكذا أصبح التعاقد واقعا معمولاً به، والعمل بالأقسام بدون تكوين أمرا عاديا ما دام التلاميذ في المؤسسات سيحصلون على "أستاذ"

⁴ وفق ما أشار له الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000، في مادته 135-أ.

⁵ عملا بالمقرر المشترك رقم 7259 بتاريخ 7 أكتوبر 2016 بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والمالية، الذي يمنح الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين القيام بعملية توظيف بموجب عقود ستشمل 11000 منصبا بالإضافة إلى المناصب المخصصة للقطاع في قانون المالية لسنة 2016.

سيقف أمامهم ليعيش هو لوحده هموم التكيف مع الوضعية التي وجد فيها بدون تكوين أو تدريب، كما على التلميذ أن يقبل بالمتاح، وهو أفضل له من بقائه خارج الفصل بدون "مدرس".

في الوقت نفسه أعلن المجلس الأعلى للتربية والتعليم والبحث العلمي على مصادقته للقانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومن ضمن ما تضمنه هذا القانون "مسألة تمويل التعليم، وإقرار رسوم بالتعليم التأهيلي والتعليم العالي لمساهمة الأسر الميسورة في تكلفة التعليم" وهي الخطوة التي أثارت نقاشا واسعا بخصوص التراجع عن المجانية، ومن الطبيعي أن يثير الموضوع حساسية لدى عامة فئات الشعب والمجتمع بحكم أن حق التعليم يكفله الدستور وسائر المواثيق، وبحكم أن التراجع عن المجانية ولو بالصيغة التي أعلن عنها المجلس الأعلى وهي المرتبطة بالرسوم و المقتصرة على الأسر الميسورة تعد مسا بحق شرعي تاريخي ستكون له عواقب وخيمة على تمدد فئات عريضة تعاني من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية هذا إلى جانب الغموض العام الذي يكتنف العملية برمتها في ظل غياب شفافية واضحة في تدبير المسألة.⁶

وحتى حين نقف على موضوع الأسر الميسورة ومساهمتها في تمويل التعليم، نجد أن هذه الصيغة فيها مغالطة كبيرة للرأي العام، ذلك أن الأسر الميسورة والأسر من الطبقة المتوسطة تدرس أبناءها في التعليم الخصوصي نظرا لما آل إليه وضع التعليم العمومي من تدني في الجودة وانتشار للعنف والمخدرات في محيط المدرسة مما سار بذكره الإعلام. بل وإن هناك بعض الأسر من ذوي الدخل المحدود خصصت كل مداخيلها لتدريس أبنائها بالتعليم الخصوصي.

إثارة موضوع مجانية التعليم وموضوع لغة التدريس في هذه المرحلة التي تعيش فيها المدرسة الأزمة التي تحدثنا عنها ما هي إلا ملهاة لتجنب الخوض في صميم الوضع الكارثي الذي أوصلتنا إليه السياسة التعليمية في المغرب، وعليه فإن المطلوب هو الوقوف لمحاسبة أنفسنا على مصير الأجيال المقبلة التي نضعها الآن في هذا الوضع، وضع مدرسة الاكتظاظ والهدر والتدني والعنف. هذه الأجيال ليس لها ذنب في الوضعية التي توجد فيه، وغدا سنكتوي بنار تصرفاتها وبتدني مستوى كفاءة خدماتها وبكل ما قد لا نعلم.

لا يسعنا إلا أن ندق ناقوس الخطر الذي نحن مقبلون عليه جراء السياسة التي ننتهجها إزاء منظومتنا التعليمية وهي المحددة لمجتمع الغد، إن هؤلاء الذين ندرسهم الآن في مدارسنا هم أطر دولة الغد، وهم مجتمع الغد. هل نحن واعون بالوضع الخطير الذي يوجد فيه المجتمع المغربي الآن وفي المستقبل القريب؟

⁶ ينظر الرأي رقم 2016/02 نونبر 2016 الخاص برأي المجلس الأعلى في مشروع القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

إن الوضع الذي وصلت إليه المدرسة في المغرب، حيث أصبحت مدرسة فاقدة لوظائفها التربوية والتعليمية والقيمية والثقافية بما يعيش فيها من لامبالاة وعنف وغياب للمسؤولية واستقالة عن أداء أدوار التعليم والتعلم⁷، وإقرار وإجماع الجميع (الهيئات المسؤولة العليا، كل الفاعلين في المجتمع المدني، وكل التقارير المختصة سواء منها الوطنية أو الدولية) يجعلنا نطرح عدة تساؤلات منها:

لماذا وصلنا إلى هذا الوضع الكارثي؟ بل ومن أوصلنا إليه؟ وما الأسباب التي أبلغتنا لهذا الوضع المزري؟ هل هو نتيجة عدم كفاءة المدرس الذي غالبا ما نلقي عليه اللوم، ونعمل على تحميله المسؤولية في كل مرة؟ ومع افتراض صحة الأمر أفلا تقع المسؤولية على من لم يوفر لهذا المدرس التكوين ليصبح كفاءة تؤهله للقيام بواجبه على أحسن وجه، خاصة أمام غياب استراتيجية واضحة للتكوين والتحفيز والارتقاء بالأطر البشرية العاملة في قطاع التعليم.

هل الأمر مرتبط بقلة الكفاءة في التخطيط والبرمجة ووضع الاستراتيجية وضبط الآليات للنهوض بالمدرسة والتقدم بالمجتمع نحو التنمية والرفاهية، أم بإشكالات أخرى وجب تحديدها؟

إن التردد في القرارات والتخبط في تنزيل الإصلاحات التي يهيمن عليها الانسياق لإملاءات خارجية ولسياسات المؤسسات الدولية التي تعمل على عزل التعليم عن هوية الوطن والتبعية العمياء للنماذج الفاشلة (مثل نموذج المدرسة الفرنسية) إنما هي سياسات تعيد استنساخ نفسها منذ فترة الاستقلال إلى الآن فلا غرو أن تكون نتائجها دائما متماثلة: ترديا في البنيات التحتية، تدنيا في المكتسبات التعليمية، فقداننا للوظائف القيمية والتربوية، استمرارا للهدر، تضييعا للكفاءات، انتشارا للأميات ... وكلها مخرجات لا تعني سوى البقاء في ذيل سلم التطور والتنمية.

قد تكون هاته الصورة سوداء، لكن نرى من موقع المسؤولية التربوية ضرورة التذكير بهذا المسار الأليم الذي عايشناه خلال عقدين من الزمن وتابعناه بالدراسة والتحذير من هذه المآلات التي تتلظى المنظومة التعليمية بنارها، وحاولنا وسطها في ظل هذا الوضع أن نسهم في التأطير والبحث التربوي، ولكن نخشى أن نقف غدا سنة 2030 لنبكي مسارا أليما متجددا بأسبابه التي لا زالت قائمة.

⁷ يراجع التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013. الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي دجنبر 2014.